

الألمان على ذلك العهد ٦٥٠ ألفاً فبلغ مجموع جرحاتهم ١١٦ ألفاً ومجموع محاربي الروس ٥٩٠ ألفاً فبلغ جرحاتهم ١٧٠٦٠٠ واليابان في منشوريا ٥٤٠ ألفاً جرح منهم ٢٢٠ ألفاً.

مالية الدولة العثمانية

ها قد مضى زهاء نصف قرن على عقد الدولة العثمانية قرصاً لها وذلك على عهد حرب القرم فكثرت سنداها في العشرين سنة التالية في أسواق الشرق ولما بمظنها ديونها توقفت سنة ١٨٧٦ عن الدفع خمس سنين تألفت إدارة الديون العمومية فكان أول حجر أساس المالية العثمانية. وتناسبة الحرب بين الدولة وحكومات البلقان الأربع كثر تحدث الاقتصاديين في مالية دولتنا وهاك خلاصة ما قالوه مؤخراً قال بعضهم:

لا تزال مواد القراطيس العثمانية في أسواق غريزة ويؤخذ من الخزينة العثمانية الأخيرة أن الدين العثماني الموحد كان في أول آذار الماضي ١٢٦ مليوناً و٩٣٩١١ ليرة يضاف إليها مليون ليرة اقترضته بلدية الآستانة والشطر الرابع من قرض ولاية بغداد وهذا بيانه: ٥٠ . ١٤٦ . ٧٥٧ الدين الموحد والسندات ١٨ . ٢٧٥ . ٦٢٠ دين مضمون بجزيرة مصر وقبرص ٢ . ٣١٩ . ٩٤٤ قرض تتناول ضمانته مباشرة ٣٠ . ٧٦٣ . ٤١٤ قرض مضمون بدخل صندوق الدين ٢٤ . ٦٠٣ . ٦٥٦ قروض تديرها الحكومة.

وينبغي أن يحذف من هذه القروض قرض سنة ١٨٥٥ وفائدته ٤ في المئة وقرض ٩١ وفائدته ٤ بالمئة أيضاً وقرض ٩٤ وفائدته ٣ ونصف بالمئة لأن هذه مضمونة بجزيرة مصر وزيادة دخل جزيرة قبرص وهي من أرض القروض في نظر حملة القراطيس.

ثم أن قروض ٩٣ و ٩٤ تدفع شركة حصر التباك وشركة السكك الحديدية الشرقية ضمانتها للمصارف مباشرة وعليه يكون الباقي قرض الموحد العثماني وقروض سندات اليانصيب العثماني وهذا قد خص بهما بموجب أمر سلطاني بعض الموارد كالشمعة ورسوم الكحول والحرير والملح والدخان يتولى إدارتها صندوق الديون العمومية وقد أدى الدخل كثيراً على النفقة اللازمة للصندوق والأسهم.

ففي سنة ١٩١٠ إلى ١٩١١ بلغ دخل صندوق الدين ٥ ملايين و ٦١. ٣٣٥ ليرة أخذ منها لتفقات الإدارة ٩٦٤. ٢٣٧ ليرة وبقي ٤ ملايين و ٩٧. ٠٩١ ليرة يؤخذ منها لاستهلاك الأسهم المخصصة بهذه الموارد ولدفع سندات اليانصيب مليونان و ١٥٧. ٣٧٥ ليرة فتكون زيادة الدخل مليوناً و ٩٣٩. ٧٢٣ تعطي الحكومة الثلاثة الأرباع والربع الآخر يعطى لخزانة صندوق الدين.

هذا ويظل الدخل أكثر من النفقة ولو حذفنا نقص دخل الصندوق من الولايات التي احتلتها الحكومات البلقانية فقد جاء في الكتاب الذي قدم للسفراء في شهر ك ١ الماضي أن معدل دخل تلك الولايات في العام ١٩١٣. ٥١ ليرة يضاف إليه مبلغ ٤٨٩٩. ٠ ليرة من أثمان الملح فيكون المجموع ٧٦٢٠. ٠٥ ليرات أي عبارة عن ٢٢ بالمئة من مجموع الدخل وإذا افترضنا نقص الدخان من هذه النسبة كان مجموع النقص مليوناً و ٤٨٣. ٠٥ ليرات وقد ذكرنا قبلاً أن زيادة دخل الدين الصافية هي مليون و ٩٣٩٧٢٣ ليرة وعليه تكون الزيادة الباقية حتى بعد حذف دخل الولايات التي يحتلها البلقان ٨٦٥٤١٨ ليرة.

وقال بعضهم: لا ينكر أن الدولة العلية بفقدائها الولايات الأوربية قد خسرت ٢٠ في المئة من دخلها لكن من عرف أن هذه الولايات كانت تستهلك في السنوات الثلاث الأخيرة ٢٣ في المئة من مجموع نفقات السلطنة يرى أن خسارة مدخولها لا تؤثر في

حال الخزينة. ثم أن الحرب الأخيرة لم تضطر العثمانية إلى أن تنفق أكثر مما كانت تنفقه عندما كان لها ٦٠ ألفاً من الجنود في ألبانيا لإخماد ثورتها و ٥٠ ألفاً في أزمير ومن ٦٠ إلى ٧٠ ألفاً في طرابلس الغرب ومثلهم في اليمن ولم يتأخر رعايا الدولة عن دفع الأموال المفروضة عليهم حتى أن زيادة الدخل في بيان نظارة المالية الأخيرة بلغ ٢. ٥٠٩. ٧٣١ ليرة عثمانية وبلغ مجموع ضريبة الحرب في شهر واحد ٤٢٢. ٤٩٥ ليرة عثمانية. وعليه إن الحكومة العثمانية تحتاج إلى المال فما ذلك إلا لسد العجز السابق.

مدارس الفلاحة في الدانيمرك

نشرت المجلة الفرنسية بحثاً مهماً تحت هذا العنوان بقلم العقيلة لوفر كروبي فآثرنا ليضم إلى ما سبق لنا نشره من نوعه في سني المقتبس السابقة قالت الكاتبة: على شاطئ بحر البلطيق بلاد صغيرة سعيدة وأعني بها الدانيمرك التي تضاعفت تجارتها الخارجية في الخمس عشرة سنة الأخيرة لتوفرها على استثمار أرضها وقيامها على تربية الماشية حتى أصبح لديها الألبان دافقة كالسيل المنهمر وجمعت بواسطة معامل اللبن منها ما يجعله جالاً من الزبدة والسمون ترسله إلى إنكلترا فتأول أثمانه ذهباً وهاجاً. تقسمت في هذه البلاد الثروة تقسيماً كثيراً ومع هذا لا ترى الفلاح يعجز عن القيام بالأعمال الكبرى التي يقتضي لها رؤوس أموال عظيمة قد تألفت شركة تعاون ضمت إليها نحو تسعة أعشار أرباب الأراضي وغدت البلاد تستثمر بأدق قواعد العلم الحديث فيحلب اللبن مرتين في الشهر في معامل التحليل التي تشعر صاحب الملك بأقل تغير يحدث في حالته وتبين له ما يجب إدخاله من التعديل في تغذية الماشية. وبهذه العناية والحدق في اختيار آجناس البهائم أصبح معدل السنوي للبقرة الدانيمركية يزيد عن واحد من خمسة في خلال العشر سنين الأخيرة.